الآثار الاجتماعية لتدهور الجانب النفسي في المجتمعات الغربية

د. عمران سالم احتيوش*

لا شك أن العامل النفسي يعتبر على قدر كبير من الأهمية لأن الحالة النفسية التي يعيشها الانسان هي التي تحدد درجة الاتقان للوظائف المترتبة على دوره في المجتمع. وأي مجتمع يعتبر مسؤولاً عن صحة أفراد المجتمع النفسية فالأساس الحضاري ينبغي أن يكون واضحاً أمام أفراد المجتمع والقيم والمعايير المنبثقة عنه ينبغي أن تكون واضحة أيضاً، فإذا تحقق ذلك وتم انتماء الفرد فإنه بذلك يحقق صحته النفسية ويقوم بدوره بفاعلية تامة، وعند انحراف الأساس الحضاري أو في حالة عدم استيعابه فالنتائج ستكون غير حميدة.

وبالرجوع إلى التاريخ نلاحظ أن حضارات قد سادت وعمّرت طويلاً لأنها قامت على أساس ديني اجتماعي يتمشى مع القانون الطبيعي الذي أعطى قيمة خاصة للإنسان، فهو محترم بذاته وفي ذاته ولكل إنسان وظيفته التي لا يمكن أن يعوضها أي إنسان آخر.

والحضارة في المجتمع الغربي بشقيه الشيوعي والرأسمالي قامت أيضاً على أساس ديني هو تعاليم المسيحية واليهودية، فكان ينظر إلى الإنسان على أنه مخلوق إلهي وأن حياته شيء مقدس فعم على اثر ذلك الشعور بالغيرة والحب والإيثار.

هذا الأساس الحضاري قد تغير، بالرغم من أنه أوجد النمط الحضاري العام الذي من خلاله وجدت القيم الأخلاقية والإجتماعية التي يتم بها تقييم الاشياء.

لقد استبدل الأساس الإجتماعي الديني بالأساس الإجتماعي الإنساني الذي يجعل الإنسان «مقياس كل شيء» ويضع الإنسان وليس الإله محور كل شيء. فهذا

---

* استاذ مساعد بقسم الاجتماع، كلية الآداب والتربية، جامعة قاريونس، بنغازي

الإتجاه يرى أن العالم الطبيعي يعمل بطريقة ميكانيكية، فقد وجد ووجدت الحياة على الأرض بطريق المصادفة. وعليه فالإنسان في هذا الإتجاه المادي اعتبر جزءاً من الطبيعة، فهو آلة كأي آلة إلا أنه أكثر تعقيداً.

فدماغه لا يتعدى أن يكون عقلاً آلياً هائلاً وغاية في التعقيد ليس من الضرورة شرح الكيفية التي يشتغل بها ميتافيزيقياً، فالحقيقة تكمن فقط في كل ما يمكن قياسه حسابياً.[1]

من هنا بدأ التغيير، وأصبح ينظر إلى الإنسان نظرة واطئة، فهو مادة خام يمكن تشكيلها واستغلالها أي استغلال، ولا بأس أن يقذف به بعد ذلك مع عدم الاكتراث بما يحصل له من ضرر.

في ضوء هذه الفلسفة سادت الإنسانية في المجتمع الرأسمالي فانقسم هذا المجتمع إلى طبقات غنية مفرطة في الغنى، وطبقات متوسطة وطبقات فقيرة وتمثل سواده الأعظم، واشتد الصراع بين هذه الطبقات، واثار هذا الصراع انتباه المفكرين مما دعاهم إلى محاولة شرحه واقتراح الحلول له في الوقت الذي رأى بعض المفكرين الرأسماليين أن الصراع ظاهرة ايجابية ودليل على حيوية النظام الرأسمالي، وأشار ماركس إلى أن الصراع ظاهرة اجتماعية ضرورية ومرحلية ستنتهي بانتصار الطبقة العاملة (البروليتاريا)، وهي الطبقة المستغَلة من طرف الرأسماليين.

وحسب اعتقاده أن بانتصار هذه الطبقة المذكورة ستعم عدالة التوزيع في الجوانب المادية بالمجتمع وبالتالي يتحقق المجتمع الشيوعي الذي ستختفي فيه ظاهرة الصراع، وينال فيه الفرد نصيبه الوافر من الجوانب المادية، وبالقدر الذي يشبع حاجاته.

وانعكاساً لهذه الأفكار قامت الثورة البلشفية لتحقق المجتمع الشيوعي الإشتراكي في روسيا منذ عام 1917م، واليوم ونحن في عام 1985م، أي بعد ثمانية وستين عاماً لم تتحقق عدالة التوزيع، حيث تحول رأس المال من التنافس الفردي غير المضبوط إلى الدولة بما في ذلك الفرد نفسه، بل ازداد احتقار الفرد فأصبح كالمسمار في العجلة إذا خرج من مكانه هوت على رأسه المطرقة، وأحداث بولندا، كمثال على ذلك

---

(1) F. A. Schoeffer and others, whatever happened to the human race (New Jersy, 1979), p. 21.

مازالت حية وتذيعها مختلف إذاعات العالم المسموعة والمرئية.

وبطغيان الجوانب المادية، ومثل هذه الظروف الشائكة ليس من الصعب علينا أن نتصور مدى تدهور الجانب النفسي للفرد في المجتمعين الرأسمالي والشيوعي، فالذين إبتعدوا عن الواقع وعن الحقيقة لا يمكن أن يكونوا بأي حال من الأحوال شخصيات حقيقية وعلى دراية بذلك أي أنهم لا يشعرون بغربتهم، والشخص الذي غُرِّبَ عن واقعه قد يحقق نجاحات في فترة معينة ولا يشعر بهذه الغربة إلا في وقت الأزمات التي تحصل له.

فالقلق وعدم الثقة في المستقبل، والخوف المتزايد الذي يكرره اليوم الوجوديون بقولهم ان الإنسان لا يمكن أن يحقق ذاته لأنه كتب عليه أن يبقى غريباً في هذا العالم الذي يعيش فيه. كلها آثار سيئة للحضارة الغربية السائدة اليوم لانحرافها عن الواقع خاصة في المجتمعين الرأسمالي والشيوعي اللذين يعيشان في اطارها المنحرف، ليس من الغريب إذاً أن نتصور مدى خطورة الآثار الإجتماعية لهذا الوضع الحضاري المتدهور في المجتمعات المذكورة وغيرها من المجتمعات التي غرر بها وانبهرت بهذه الحضارة المادية المنحرفة، فالآثار الإجتماعية كثيرة ومتشعبة، وسنشير إلى بعض منها بدون التعمق في شرحها.

فالعلاقات الأسرية المفككة، والإباحة الجنسية، والادمان على الخمر والمخدرات، والانتحار، وارتكاب الجرائم بشتى أنواعها كلها آثار سيئة وغاية في الخطورة على حياة هذه المجتمعات التي تنحدر يومياً إلى الحضيض.

الكتاب الأخضر يقول: «إن المجتمعات التي يتهدد فيها وجود الأسرة ووحدتها بسبب أي ظرف هي مثل الحقل النباتي الذي يتهدد نباته بالانجراف أو العطش أو الحرق أو الذبول واليبس»[1]، نعم إن كل الظروف التي أوجدتها الحضارة الغربية المنحرفة اليوم تسعى إلى تقويض هذا النظام الذي هو أسمى نظام عاشته البشرية. ويكثر الحديث هذه الأيام بين أهل هذه الحضارة عن ايجاد البدائل للأسرة.

ولنترك ارقام ومعدلات الزواج والطلاق تتكلم لعلها تغنيني عن الشرح، ولعلها

---

(1) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الثالث، ص 128.

توفر الأساس الموضوعي لتقدير مدى خطورة ما يتعرض له النظام الأسري في المجتمعات الغربية.

هذه أرقام ومعدلات للمجتمع الرأسمالي الأمريكي
مجتمع «زعيمة العالم الحر»، حرية العبث

السنة	عدد وقائع الزواج	المعدل	عدد وقائع الطلاق	المعدل
1975	2,152,662	10,1	1,036,000	4,9
1976	2,154,807	10,0	1,083,000	5,0
1977	2,176,000	10,1	1,090,000	5,0
1978	2,243,000	10,3	1,128,000	5,2

مصدر الاحصائيات:

The World Almanac and book of facts (New York, 1979), p. 953.

وكما نلاحظ من هذه الأرقام والمعدلات فوقائع الزواج تكاد تكون ثابتة سنوياً بينما وقائع الطلاق في ارتفاع مستمر في هذا المجتمع الرأسمالي. ولا شك أنه مؤشر صريح لما يعانيه المجتمع الغربي عامة من مشاكل اقتصادية وكوارث اجتماعية. لقد اشتد الصراع من أجل الحياة، واتسعت حاجياتها وغلت تكاليفها غلاءاً فاحشاً، ضيق الخناق على أصحاب الدخول المحدودة، وهم السواد الأعظم فتعذر على المكتسبين أن يكفلوا الآكلين غير المكتسبين حتى أصبح الآباء لا يتحملون تربية أولادهم ولا الأزواج النفقة على زوجاتهم، وأخيراً إضطر كل فرد من أفراد الأسرة، بطبيعة الحال أن لا ينفق ما يكسبه إلا على نفسه، أو أن يقلل ما استطاع من عدد المشتركين فيه معه.

فالاستاذ «لاندس بول» وهو أحد الكتاب المشهورين في الغرب قد اعترف بهذه الحقيقة حيث يقول: «إن الإنسان في المجتمع الصناعي قد اجتاز حدوده المشروعة وذهب ضحية الكثير من الآراء والمفاهيم الخاطئة فيما يتعلق بالتوالد ونظام الأسرة والخصوبة والإنتاج، حتى لقد انقطعت صلة الجنس عن التوالد والتناسل، ولم تعد

وظيفته الآن التوالد والتناسل و إنما هي الترويح عن النفس والتمتع بالملذات».[1]

إن هذه الظروف الحضارية الجديدة التي أوجدت هذه المفاهيم الخاطئة لا شك أنها تقوض النظام الأسري الذي هو أجمل شيء مارسته البشرية وأكدت عليه الديانات السماوية، والآن الكتاب الأخضر يحاول أن يذكرنا بذلك بل ويثير انتباهنا إلى اهميته والمحافظة عليه بجدية، ونعود إلى الأرقام مرة اخرى لنلقي الضوء على جانب آخر من الآثار السيئة التي يعيشها المجتمع الذي انبهر بسحر الحضارة الغربية المنحرفة. هذه الأرقام تمثل عدد ومعدلات الجرائم التي ترتكب في مجتمع «زعيمة الحرية ـ حرية العبث ـ أمريكا».

إن الجريمة متفشية في طول البلاد وعرضها، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض ولايات أمريكا والمعدلات الخاصة بها وهي لكل مائة ألف من السكان في عام 1977م:

اسم الولاية	المعدل
أريزونا	7747,2
كاليفورنيا	7008,7
كولورادو	6827,5
دالاوير	6210,1
فلوريدا	6738,6
هاواي	6546,1
نيفادا	7967,9
نيويورك	6087,6

مصدر الإحصائيات:

Reader's Digest 1980 Almanac and year book (New York, 1980), p. 170

---

(1) Landse Poul, Social issues (chicago, 1959), p. 102.

معدلات الجريمة هذه ولا شك تعكس وضعاً تعيساً، وتؤكد تفكك العلاقات الاجتماعية وعدم عدالة التوزيع حيث ينقسم المجتمع إلى طبقات غنية واخرى محرومة ومسحوقة تتخذ السطو والسرقة والقتل وسيلة للعيش في مجتمع العلاقات الظالمة.

ولقد وصل عدد الذين قبضت عليه الشرطة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1977 إلى 7,180,561 رجلاً بلغ عدد الذين هم أقل من سن الثامنة عشر 1,621,764 وبلغ عدد النساء المقبوض عليهن من طرف الشرطة 1,374,963 إمرأة، بلغ عدد اللائي هن أقل من سن الثامنة عشرة 443,605 إمرأة.[1]

وبلغ عدد الجرائم في العام التالي أي عام 1978م، 11,141,300 جريمة، أي بمعدل عام بلغ 5109,3 لكل مائة ألف نسمة من السكان في الولايات المتحدة الأمريكية ويفوق هذا المعدل معدل الجريمة بكندا الذي بلغ في عام 1977م، 7085,9 جريمة لكل مائة ألف من السكان الكنديين.[2]

إن هذه الأرقام والمعدلات تحكي الحال الذي وصلت إليه هذه المجتمعات، فهي تشير بوضوح إلى خطورة الوضع الذي عليه هذه المجتمعات و إلى التردي الذي وصلت إليه، ولابد من الاشارة إلى الاباحة الجنسية وما تسببه من أمراض خبيثة تنتشر بين أفراد المجتمع، و إلى جانب ذلك ما يترتب عليها من ولادات غير شرعية لأنها خارج نطاق الزواج الشرعي، فقد بلغ عددها في ايسلندا عام 1975م، 340,4 مولوداً غير شرعي لكل ألف من المواليد الأحياء، وفي السلفادور بلغ عدد المواليد غير الشرعيين 696 من بين كل ألف من المواليد الأحياء لعام 1973م، أي أن أكثر من نصف المواليد في السلفادور في تلك السنة يأتون خارج نطاق الزواج الشرعي.[3]

وأخيراً نترك الأرقام تتكلم عن أثر آخر لتدهور الجوانب النفسية ألا وهو الانتحار ومثالنا مرة اخرى مجتمع حرية العبث، أمريكا.

فقد بلغ معدل الانتحار العام فيها 12,5 لكل مائة ألف من السكان في عام 1976م، والمعدل الخاص بالذين هم من أصل أوربي بلغ 13,3، و إذا أخذنا في

---

(1) The World Almanace and book of facts, 1979, p. 968.
(2) Ibid., P. 969.
(3) A. Haupt and T.T. Kane, Population Handbook, (Washington, D.C., 1980), p. 33.

الاعتبار التركيب العمري للسكان نجد أن المعدل يكون أكبر للفئات العمرية المتقدمة في السن.[1]

فالمعدل للفئة العمرية 15-19 سنة من العمر يبلغ 7,5، بينما نجد المعدل للفئة العمرية الواقعة في المنتصف تقريباً وهي 45-49 سنة من العمر يصل إلى 19,1 ويزداد هذا المعدل للفئات العمرية 70-74 و75-79 و80 فأكثر فهو على التوالي 20,2 و20,9 و20,5.[2]

وتشير هذه المعدلات وبالذات الخاصة بالفئات العمرية المتقدمة في السن إلى الاهمال الذي يعاني منه هؤلاء الناس الأمر الذي أدى بهم إلى اتخاذ القرار بازهاق أرواحهم وهو شيء يصعب على الإنسان الذي يعيش في ظروف طبيعية أن يفعله. إن هذا ولا شك دليل على الروابط والعلاقات الاجتماعية المنهارة.

وفي النهاية يجب أن يكون واضحاً أن هذه الأرقام والحقائق تؤكد ما يعانيه الإنسان في إطار الحضارة الغربية من ابتعاد عن الواقع، وما ألم بالمجتمع من مشاكل اقتصادية وكوارث اجتماعية تنحدر به إلى الحضيض. وتؤكد أهمية التوجهات والأسس الحضارية السليمة التي يقدمها لنا الكتاب الأخضر من تراثنا العربي الإسلامي.

---

(1) The World Almanace and book of Facts 1979, p. 961.
(2) Ibid., p. 961.